

Distr.: General
3 November 2022
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية والأربعون

23 كانون الثاني/يناير - 3 شباط/فبراير 2023

تقرير وطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

تشيكيا

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- عملية إعداد التقرير على الصعيد الوطني

1- تعتبر الجمهورية التشيكية الاستعراض الدوري الشامل مكوناً هاماً من مكونات نهجها الفعال لحماية حقوق الإنسان. وجرت مناقشة ورصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري من قبل الهيئات الاستشارية الحكومية المعنية بحقوق الإنسان المذكورة أدناه، بالتعاون مع مفوضة حقوق الإنسان وفريق الخبراء التابع لها في ديوان الحكومة، الذي أعد أيضاً التقرير الوطني. واستند نص التقرير إلى معلومات مقدمة من هيئات حكومية ومنظمات غير الحكومية على حد سواء. وناقشت تلك الهيئات التقرير وعلقت عليه ثم وافقت عليه الحكومة.

ثانياً- تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض السابق

2- تلقت تشيكيا 201 توصية في الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. وقبلت 177 توصية، وأحاطت علماً بـ 24 توصية. ونفذت، أو تقوم بتنفيذ، معظم التوصيات المقبولة، إلى جانب بعض التوصيات التي أحاطت بها علماً. وترد المعلومات المتعلقة بتنفيذ التوصيات في أقسام مصنفة مواضيعياً. وترد في الجدول المرفق مزيد من التفاصيل عن تنفيذ كل توصية. ويستند التقرير أيضاً إلى تقرير منتصف المدة لعام 2020.

ألف- الالتزامات الدولية (التوصيات 1-115 إلى 22 و36 و37)

3- صدقت تشيكيا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، في عام 2013. وصدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في عام 2016. وأجرت تحليلاً بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأثر التصديق على البروتوكول الاختياري للعهد، ثم أجلت اتخاذ قرار بشأن التصديق عليه حتى عام 2025، بعد أن أعادت تقييم الوفاء بالالتزامات. واعتمدت في عام 2019 التعديلات التشريعية اللازمة للتصديق على اتفاقية اسطنبول، ومع ذلك، لا تزال تسعى إلى تحقيق إجماع سياسي بشأن التصديق. ولا توجد خطط حالية للتصديق على الاتفاقية المتعلقة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، مثلما هو الحال بالنسبة لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية، واتفاقية منظمة العمل رقم 189 المتعلقة بالعمال المنزليين، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، لأن هذه المواضيع تعالج في سياق التزامات دولية أخرى.

4- وفي عام 1998، عينت تشيكيا مفوضاً حكومياً لحقوق الإنسان، وأنشأت المجلس الحكومي المعني بحقوق الإنسان بوصفه هيئة استشارية دائمة لقضايا حقوق الإنسان. وهناك هيئات استشارية أخرى معنية بأقلية الروما والمساواة بين الجنسين وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي إطار جميع هذه الهيئات، يتعاون ممثلو الدولة وخبراء من المجتمع المدني والفئات المستهدفة على حماية حقوق الإنسان. وتشغل مفوضة حقوق الإنسان منصب نائب الرئيس في هذه الهيئات وتتولى تنسيق عملها وتبلغ الحكومة بالنتائج التي تم التوصل إليها. وتتمثل إحدى مهام المفوضة في تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات ورصد وتنسيق تنفيذ توصياتها. وستواصل تشيكيا تطوير تلك الآليات. وتركز على المهنية والسمة الأخلاقية والنزاهة لدى اختيار المرشحين لعضوية هيئات المعاهدات أو غيرها من هيئات الأمم المتحدة. وتقيم سلطات الدولة المرشحين ويتخذ وزير الخارجية قرار ترشيحهم.

5- وبلغت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية 0,13 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام 2020، على الرغم من حدوث زيادة حقيقية في الموارد. وتسعى تشيكيا جاهدة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية على المدى الطويل، وبالنظر إلى نسبة نمو الدخل القومي الإجمالي، لن تتمكن من زيادة حصتها لتصل إلى 0,33 في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام 2030. وتتوقف زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من تشيكيا على الإرادة السياسية وتطور اقتصادها.

باء - الإطار المؤسسي لحماية حقوق الإنسان (التوصيات 115-23 إلى 32 و 34)

6- يؤدي ديوان أمين المظالم إلى حد كبير دور المؤسسة الوطنية التشيكية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وهناك قانون خاص ينظم اختصاصاته وصلاحياته. وينتخب مجلس النواب أمين المظالم لمدة 6 سنوات، ويتوقع منه أداء وظيفته بصورة مستقلة ونزيهة. وترصد لديوان أمين المظالم ميزانية خاصة ومكتب لأداء مهامه. وبلغت ميزانيته أكثر من 158 مليون كرونة تشيكية في عام 2022 ولديه 154 موظفاً و105 خبراء.

7- ويتصرف أمين المظالم بناء على شكاوى أو بمبادرة منه. ويجوز له دخول مكاتب السلطات، وإجراء التحقيقات، وطلب الوثائق وطرح الأسئلة. ويمكنه طلب تصحيح الأخطاء أو سوء السلوك. وفي حال عدم التعاون، يمكن لأمين المظالم أن يخطر السلطات العليا أو الحكومة أو الجمهور. ويمكنه التوصية بإصدار تشريعات أو تعديلها أو الطعن فيها أو تغيير السياسات الحكومية و/أو الإجراءات الإدارية. ويقوم بإجراء البحوث وتنظيم المؤتمرات والمناسبات لإذكاء الوعي ونشر الآراء والكتيبات التوجيهية. ويبلغ مجلس النواب بعمله وينشر جميع المعلومات عن أنشطته على الإنترنت.

8- وتكفل اختصاصات أمين المظالم الوفاء بالغالبية العظمى من مبادئ باريس. وتستكمل صلاحياته الأساسية، التي تركز على الحكم الرشيد في الإدارة العامة، باختصاصات في مجال الحماية من سوء المعاملة والتمييز، وفي رصد مراعاة حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي وتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكنه كل ذلك من معالجة العديد من قضايا حقوق الإنسان. ويتعاون أمين المظالم مع الحكومة والبرلمان ويقدم إليهما توصيات بشأن حماية حقوق الإنسان. كما يقدم تعليقات على اللوائح والسياسات الحكومية المقترحة بشأن حقوق الإنسان. ويتعاون مع الخبراء وممثلي المجتمع المدني. وبناء على هذه التجربة، تخطط الحكومة لتعديل ولاية ديوان أمين المظالم في المستقبل القريب بهدف اعتماده رسمياً كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، بما يشمل تعيين ممثل لحقوق الطفل.

جيم - مكافحة التمييز (التوصيات 115-33 و 35 و 45 و 46 و 47 و 49)

9- ينص قانون مكافحة التمييز على المساواة في المعاملة والحماية من التمييز بسبب العرق أو الأصل الإثني أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو العمر أو الإعاقة أو الدين أو المعتقد أو الرأي. وتتوافق أسباب التمييز الواردة في القانون توافقاً تاماً مع قوانين الاتحاد الأوروبي، ولا توجد خطط لتوسيع نطاقه. وإلى جانب قانون مكافحة التمييز، هناك قوانين تشيكية أخرى تنظم مجالات محددة (مثل قانون العمل)، تحظر التمييز على أسس أخرى، تمشياً مع الالتزامات الدولية. ويحظر ميثاق الحقوق والحريات الأساسية، بوصفه جزءاً من الدستور التشيكي، التمييز في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية، استناداً إلى القائمة الدولية الموحدة التي تتضمن أسس التمييز الواردة في الجدول المرفق.

10- وينص القانون على عدة خيارات لحماية ضحايا التمييز. ويمكن للضحايا التماس صدور قرار قضائي يأمر بوقف التمييز، وإزالة عواقبه، وحصول الضحايا على ترضية معقولة، بما في ذلك التعويض المالي عن الأضرار غير المالية. وتم تخفيض رسوم المحاكم في قضايا مكافحة التمييز إلى 1 000 كرونة تشيكية في عام 2017 بغية تحسين الوصول إلى العدالة. ومنذ عام 2018، يمكن نظام المساعدة القانونية المجانية مقدمي الشكاوى من طلب المشورة القانونية أو الخدمة القانونية من قبل محام.

وتبلغ رسوم الطلب 100 كرونة تشيكية مع إمكانية الإعفاء من سدادها. وتقدم المساعدة القانونية في الإجراءات القضائية والإدارية وأمام المحكمة الدستورية. ويجوز لضحايا التمييز أيضاً طلب التحقيق من جانب هيئات التفتيش التي يمكنها فرض غرامات. وتشكل الضوابط المتعلقة بالمساواة في المعاملة وعدم التمييز جزءاً من برامج عملها السنوية.

11- ويقدم ديوان أمين المظالم، بوصفه الهيئة الوطنية المعنية بالمساواة، المساعدة بصورة منهجية لضحايا التمييز، ويجري بحثاً ويصدر تقارير وتوصيات بشأن التمييز. ويقوم أمين المظالم بتحليل دعاوى التمييز، ويقدم المساعدة لضحايا بشأن كيفية الدفاع عن حقوقهم، وينشر على موقعه الشبكي معلومات وتعليمات للدفاع مشفوعة بتوصيات وآراء. كما ينظم دورات تدريبية لموظفي الإدارة العامة، ويتعاون مع المحامين في تقديم المساعدة القانونية لضحايا التمييز، ويتحاور مع مقدمي الخدمات، ويتيح معلومات عن الحقوق والواجبات لجميع الجهات الفاعلة. فعلى سبيل المثال، يشارك أمين المظالم في تثقيف القضاة في الأكاديمية القضائية التي تنظم دورات في مجال مكافحة التمييز لفائدة الموظفين القضائيين أو تتعاون مع شركاء دوليين.

دال - التنمية المستدامة (التوصية 115-38)

12- في عام 2017، اعتمدت الحكومة الإطار الاستراتيجي للجمهورية التشيكية لعام 2030، الذي يحدد أولويات التنمية المستدامة على المدى الطويل للعقد المقبل بغية تحسين نوعية حياة السكان التشيكيين، بالاستناد مباشرة إلى أهداف التنمية المستدامة والمساهمة في تنفيذها. وقد أعدت الوثيقة بمشاركة اجتماعية واسعة النطاق شملت جميع الفئات المعنية. وفي عام 2018، تمت الموافقة على خطة تنفيذ تتضمن تدابير محددة لتحقيق جميع الأهداف ومؤشرات الرصد. وفي عام 2022، وافقت الحكومة على خطة التنفيذ الثانية حتى عام 2025، والتي تتناول المجالات التي أغفلتها الاستراتيجيات الحكومية الأخرى.

13- ويشكل التركيز على احترام حقوق الإنسان وإعمالها أحد المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة. وترتكز الأهداف في سياق الإطار الاستراتيجي على المساواة بين الجنسين، والحصول على العمل اللائق، والتعليم الجامع، ومكافحة التمييز والاستبعاد الاجتماعي، ومشاركة الجمهور في رسم السياسات العامة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

هاء - الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (التوصية 115-39)

14- في عام 2017، اعتمدت تشيكيا أول خطة عمل وطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تتضمن مهام الهيئات العامة وتوصيات للشركات بشأن كيفية منع انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجة عواقبها. وتشمل التوصيات الموجهة إلى الشركات الالتزام بعدم انتهاك حقوق الإنسان، وإنشاء آليات تحقق داخلية، ومنع المخاطر التي تمس حقوق الإنسان، ووضع إجراءات للتصدي لها وإزالة عواقبها. وفي سياق هذه الأنشطة، ينبغي أن تكون الأعمال التجارية شفافة وأن تتعاون مع الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني. وتغطي لوائح الاتحاد الأوروبي المزمع إصدارها بشأن الاستدامة مراعاة الشركات لحقوق الإنسان من أجل فرض التزام على الشركات الكبيرة بتحديد مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها في أنشطتها أو أنشطة فروعها أو سلاسل القيمة الخاصة بها.

15- وتتناول خطة العمل كذلك مسؤوليات الأعمال التجارية عن سلوكها في الداخل والخارج. وتخضع هذه المسؤوليات للقانون الجنائي وقانون المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين وقانون الجرح. وينطبق النطاق الإقليمي للقانون الجنائي التشيكي أيضاً على الجرائم التي ترتكبها الكيانات التشيكية في الخارج، وأي جرائم يرتكبها شخص في الخارج من شأنها أن تعود بالنفع على شخصية اعتبارية في تشيكيا. ويمكن رفع دعاوى في تشيكيا بشأن جنح ارتكبت خارج أراضيها وتنتهك الالتزامات القانونية المنطبقة في الخارج، بما في ذلك الالتزام باحترام حقوق الإنسان. وترى تشيكيا أن صكوك القانون الجنائي كافية.

واو - إدماج الروما (التوصيات 115-40 و 42 و 46 و 56 و 60 و 81 و 98 إلى 100 و 166 إلى 179)

16- في عام 2021، وافقت الحكومة على استراتيجية جديدة للفترة 2021-2030 بشأن تحقيق المساواة لأقلية الروما وإدماجهم ومشاركتهم. وهي تهدف إلى عكس الاتجاهات السلبية بشأن حالة الروما في تشيكيا، ولا سيما في مجالات التعليم والإسكان والعمالة والصحة. وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلى إحراز تقدم في القضاء على التفاوتات بين جزء كبير من الروما وغالبية السكان، وضمان الحماية الفعالة للروما من التمييز ومعاداة العنصرية، وتشجيع الروما على إثراء ثقافتهم ولغتهم وتطويرهما. وتمول الاستراتيجية من ميزانية الدولة وميزانيات الأقاليم والبلديات والاتحاد الأوروبي.

17- وتواصل وكالة الإدماج الاجتماعي، حتى عام 2019 تحت إشراف الحكومة ومنذ عام 2020 تحت إشراف وزارة التنمية الإقليمية، عملها لتحقيق الإدماج المحلي بشكل أفضل. وتتمثل مهمة الوكالة في تقديم الدعم من قبل الخبراء للبلديات المتعاونة، ولا سيما في مجالات الإسكان والعمالة والمديونية والخدمات الاجتماعية ودعم الأسر والصحة والأمن والعمل المجتمعي والمشاركة. ويمكن للتعاون مع الوكالة أن يساعد البلديات على تأمين الدعم المالي للإدماج الاجتماعي من أموال الاتحاد الأوروبي. وتقوم الوكالة أيضاً برصد شامل للاستبعاد الاجتماعي وتقدير تأثيره، ومن ثم توصي بأن تتخذ الحكومة تدابير تشريعية وسياساتية. وتركز وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أيضاً على الإدماج الاجتماعي. والهدف من الاستراتيجية المتعلقة بالروما هو خفض عدد مجالات الاستبعاد بنسبة 20 في المائة قبل عام 2030.

18- وتشجع الاستراتيجية على توفير فرص العمل للروما وإمكانية تنظيم المشاريع. وسيتم تحديث الأدوات السياسية القائمة الداعمة لتوفير فرص العمل لتتناسب السكان الروما بشكل أفضل، ولا سيما النساء والشباب. وسيركز الدعم على الأشخاص المعرضين لخطر فقدان وظائفهم والأشخاص المحرومين من التعليم. وسيولى اهتمام خاص للأمهات من الروما اللاتي لديهن أطفال. وستشمل الأدوات المشترية الحكومية بصورة مسؤولة اجتماعياً ودعم تنظيم المشاريع الاجتماعية. وحتى الآن، قدّم الدعم لعدة مشاريع شملت حوالي 22 000 شخص، بينهم أكثر من 14 500 شاب حتى سن 30 عاماً.

19- وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز فرص حصول الروما على السكن اللائق. وستكون إحدى الأدوات الأساسية هي اعتماد قانون لدعم إسكان الفئات ذات الدخل المنخفض والمعرضة للتمييز، بمن في ذلك الروما، والذي سيقدم إلى الحكومة في عام 2023، وسيدخل حيز التنفيذ في عام 2025. وسيؤدي مفهوم سياسة الإسكان التشيكية 2021+ إلى معالجة إمكانية الوصول إلى السكن عن طريق وضع إطار قانوني وتوفير التمويل الكافي، وزيادة توفير وجودة المساكن المعروضة للإيجار. وسيوجه الدعم إلى جهات التنسيق المعنية بالإسكان أو الوكالات العقارية الاجتماعية أو تعاونيات الشقق الاجتماعية أو صناديق الضمان البلدية التي تدعم دفع الإيجارات، إلى جانب التدابير الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني في المناطق المستبعدة. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يتضمن كل مشروع إنمائي حصة من الشقق الاجتماعية لمنع الفصل العنصري في السكن. وتعد وزارة التنمية الإقليمية برامج استثمارية لبناء وتجديد الشقق وفق قواعد شفافة وغير تمييزية. كما يوفر الاتحاد الأوروبي الدعم للإسكان الاجتماعي إلى جانب دعم الاحتفاظ بالمسكن. ونفذت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مشروع إسكان اجتماعي بالتعاون مع 16 بلدية و12 منظمة غير حكومية. وبحلول نهاية عام 2020، قدّم الدعم لإسكان 2 633 شخصاً في 705 شقة. وتتعاون وكالة الإدماج الاجتماعي مع عدة بلديات في تطوير نظم إسكان الأسر المعيشية المعرضة للخطر. ومن المقرر وضع أدوات لتحسين فرص حصول الروما على الدعم السكني ومنع رجوعهم إلى مساكن دون المستوى المطلوب، وينبغي أن تتراجع هذه النسبة إلى أقل من 10 في المائة. بيد أن جميع الأنشطة تعتمد على رغبة البلديات في معالجة مسألة الإسكان في المناطق التابعة لها واستيعاب الأسر المعيشية المعرضة للخطر في مساكن عادية.

20- ويتمثل أحد أهداف الاستراتيجية في الحد من أوجه عدم المساواة التي يتعرض لها الروما في مجال الصحة عن طريق دعم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية وإمكانية الحصول عليها محلياً. ومن الأدوات الرئيسية زيادة التوعية بأهمية الرعاية الصحية ومنع تدهور الأوضاع الصحية. ومنذ عام 2018، نفذ معهد الصحة العامة الحكومي مشروعاً يدعم توفير الصحة للأشخاص المعرضين لخطر الفقر والاستبعاد الاجتماعي، وأنشأ المعهد مراكز إقليمية لتعزيز الصحة. وينظم منسقو المراكز اجتماعات منتظمة مع المنسقين الإقليميين لقضايا الروما، ومديري معاهد الصحة العامة الإقليمية، وممثلي الأطباء، والإدارات الصحية والاجتماعية الإقليمية والبلدية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة. ويضم كل مركز وسطاء في مجال الدعم الصحي، بلغ عددهم أكثر من 50 وسيطاً في عام 2020، معظمهم من الروما. وإلى جانب العواصم الإقليمية، يعمل الوسطاء في حوالي 82 بلدية بها مناطق تعاني من الإقصاء الاجتماعي. وبالإضافة إلى أنشطة الدعم الصحي الجماعي، يقدم الوسطاء مساعدة ومشورة شخصية بشأن مختلف القضايا الصحية. وسيتم تنقيف المهنيين الصحيين في مجال توفير الرعاية الصحية بصورة تراعي الجوانب الثقافية والاجتماعية.

21- وفي مجال التعليم، تهدف الاستراتيجية إلى القضاء على التمييز وفصل الروما في التعليم، عن طريق تقديم توجيهات بصورة منهجية للمدارس والبلديات التي تمول المدارس وتحدد مناطقها. وبالتعاون مع وزارة التعليم والشباب والرياضة ووكالة الإدماج الاجتماعي، تتلقى المدارس الأدوات اللازمة لمنع التمييز ومعالجته على الفور. وستتولى مفتشية المدارس التثبيكية رصد النظام برمته. وستعمل الوزارة بانتظام أيضاً وبصورة ميدانية على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بتعليم أطفال الروما، تمشياً مع المبادئ الحديثة لحماية البيانات، مع التركيز بوجه خاص على المدارس والفصول الدراسية التي تتضمن أعداد كبيرة من التلاميذ الروما. والهدف من ذلك هو خفض عددهم إلى النصف وخفض عدد تلاميذ الروما الذين يتعرضون للتمييز إلى أقل من 10 في المائة. وتُدعم المساواة في فرص حصول أطفال الروما على التعليم أيضاً عن طريق التعليم الإلزامي قبل المدرسي للأطفال من سن 5 سنوات، الذي بدأ في عام 2017. ويتلقى أطفال الروما الدعم في التعليم قبل المدرسي عن طريق العمل المجتمعي وسداد رسوم رياض الأطفال أو توفير الوجبات المدرسية من أجل مضاعفة عدد أطفال الروما في التعليم قبل المدرسي ليتجاوز 80 في المائة. وفي إطار التعليم الابتدائي، ينصب التركيز على التوجيه المهني الذي يهدف إلى زيادة تعزيز مواصلة التعليم ومنع التسرب المدرسي المبكر. وفي التعليم الثانوي والعالي، يقدم الدعم المالي عن طريق المنح الدراسية والإعانات. وتقدم المشورة من قبل المدارس والمنظمات غير الحكومية بهدف خفض معدل التسرب المدرسي المبكر لأطفال الروما إلى 15 في المائة، فضلاً عن زيادة إتمامهم للتعليم الثانوي إلى 80 في المائة والتعليم العالي إلى 10 في المائة على الأقل. ومن المهم أيضاً توفير الدعم المالي للأنشطة الترفيهية لأطفال الروما عن طريق البلديات أو المدارس أو المنظمات غير الحكومية.

22- ومن الخطوات الإيجابية للغاية لاستحواذ الحكومة في عام 2018 على مزرعة تربية الخنازير الكائنة في موقع "معسكر الاعتقال النازي للروما"، خلال الحرب العالمية الثانية في "ليتي أو بيسكو". ومنذ عام 2018، تولى متحف ثقافة الروما رسمياً إدارة النصب التذكاري في ليتي. وفي عامي 2018 و2019، تم تنظيف المبنى، وإجراء أبحاث أثرية وتنظيم مسابقة معمارية. وتم الإعلان عن التصميم الفائز في عام 2020 وبدأت إزالة مزرعة تربية الخنازير في صيف عام 2022، على أن يكتمل العمل بحلول نهاية العام. وسيكتمل النصب التذكاري بحلول عام 2025. كما أعيد بناء موقع معسكر الاعتقال النازي للروما خلال الحرب العالمية الثانية في "هودونين يو كونساتانو"، وافتتح نصب تذكاري جديد هناك في عام 2020. وهناك نشاط جديد يتمثل في إنشاء فرع لمتحف ثقافة الروما في براغ، أطلق عليه اسم مركز الروما والسنتي، وسيفتتح العام المقبل. وتنظم جميع هذه المؤسسات معارض أو دورات تدريبية أو محاضرات مدرسية وتحفل بجميع المناسبات الهامة في تاريخ الروما.

زاي - مكافحة العنصرية والكراهية (التوصيات 115-40 إلى 42 و 44 و 45 و 47 و 48 و 50 إلى 52 و 54 إلى 56 و 58 و 59 و 61 إلى 81 و 92 و 93 و 167 و 168)

23- يعاقب القانون التشيكي على خطاب وجرائم الكراهية. ويغطي القانون الجنائي الجرائم من قبيل التهديدات الخطيرة، والاضطهاد، والتشهير بأي شعب أو عرق أو إثنية أو مجموعة من الناس، وجرائم التحريض على الكراهية ضد أي مجموعة. ويشمل ذلك قمع الحقوق والحريات، فضلاً عن إنشاء أو دعم أو تعزيز حركة تهدف إلى قمع حقوق الإنسان والحريات أو التعبير عن التعاطف مع هذه الحركة. واعتباراً من عام 2022، يعاقب القانون على جريمة الترويج لمثل هذه الحركات. وتجرى المقاضاة على الهجمات العنيفة التي تستهدف المجموعات أو الأفراد، أو الجرائم الجنائية ذات الدوافع العنصرية مثل القتل أو الأذى البدني أو التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والقاسية. ويشمل ذلك أيضاً سلب الحرية الشخصية أو الاختطاف، ويجيز القانون فرض عقوبة مشددة. ويؤخذ التحريض على الكراهية في الحسبان، مثل جريمة إساءة استعمال موظف عمومي لسلطاته. كما يعتبر التحريض على الكراهية من الظروف المشددة للعقوبة. وتطبق السلطة القضائية هذه المبادئ. ووفقاً لمكتب المدعي العام الأعلى، انخفض عدد الأشخاص الذين حوكموا على جرائم الكراهية انخفاضاً طفيفاً في الآونة الأخيرة.

24- ويمكن لجميع ضحايا الجريمة المطالبة بالتعويض خلال الإجراءات الجنائية. ويجوز للمحكمة أن تأمر الجاني المدان بالتعويض عن الأضرار أو الإصابات الناجمة عن الجريمة. ومنذ عام 2018، يمكن أيضاً استخدام الأموال المتأتية من ممتلكات الجاني لدفع مطالبات الضحايا. ويلزم القانون المتعلق بالضحايا السلطات العامة بمعاملة الضحايا بلطف واحترام كرامتهم. وللضحايا الحق في الحصول على معلومات شاملة عن حقوقهم وواجباتهم، والمساعدة النفسية أو القانونية أو غيرها من أشكال المساعدة، وحماية الخصوصية، والحماية من الإيذاء الثانوي، والحصول على المساعدة المالية في ظروف محددة. وتقدم المساعدة مجاناً إلى الضحايا الضعفاء بوجه خاص، بمن فيهم ضحايا الجرائم التي تقع بسبب الانتماء القومي أو العرقي أو الإثني أو الديني أو الطبقي أو غيره من الانتماءات التي تعرض الأشخاص بشكل متزايد لخطر الإيذاء. ويوفر مقدمو المساعدة المعلومات القانونية والمعونة لمواجهة الأزمات والمشورة النفسية والاجتماعية وغيرها. وتوفر وزارة العدل الدعم المالي لهذه الأنشطة. وتوفر المراكز الإقليمية لخدمات المراقبة والوساطة المعلومات القانونية وبرامج الصلح.

25- وفي عام 2021، تبنت الحكومة المفهوم السياسي لمكافحة التطرف والكراهية للفترة 2021-2026، الذي يكمل المفاهيم السياساتية السنوية السابقة. ويركز المفهوم على حماية ضحايا الجريمة وبناء وتعزيز قدرة المجتمع الديمقراطي على الصمود. وتشتمل خطة العمل للفترة 2021-2022 على 38 تدبيراً نفذت بالتعاون مع الإدارة العامة ومؤسسات أكاديمية ومنظمات غير حكومية. والهدف من التدابير هو: تعزيز حماية ضحايا الكراهية؛ وتعزيز قدرات هيئات إنفاذ القانون على منع التطرف وكشفه وإعادة إدماج الأشخاص المتطرفين، وتعزيز نزاهة السلطات العامة وقوات الأمن؛ وإذكاء الوعي والتثقيف، فضلاً عن النجاح في إدماج الأقليات في مجتمع الأغلبية. وترتكز دائرة المراقبة والوساطة على تحديد حالات التطرف وإعادة الإدماج الاجتماعي للمجرمين.

26- ويتمتع الشرطة التشيكية والمدعون العامون بخبرات متخصصة في مجال جرائم الكراهية. ولدى الشرطة أخصائيون في دائرة الشرطة الجنائية والتحقيقات الجنائية تم تدريبهم على الكشف عن جرائم الكراهية وتقييمها. ويمكن لضباط الشرطة والمدعين العامين استخدام مجموعة من الإجراءات للتحقيق في جرائم الكراهية وفق خطوات محددة في الحالات الأكثر شيوعاً. وتم إعداد أداة منهجية بشأن خطاب الكراهية على شبكة الإنترنت وخارجها. ويتمتع المدعون العامون بخبرات متخصصة في مجال مكافحة جرائم الكراهية

على جميع مستويات نظام الادعاء العام. وهناك تعليمات داخلية تقتضي من المدعين العامين إيلاء المزيد من الاهتمام لتحديد دوافع الجاني لدى التحقيق في جرائم الكراهية. ويجب على مكاتب الادعاء العام الأدنى أن تبلغ مكتب المدعي العام الأعلى بجرائم الكراهية الجديدة للتمكن من مراقبتها لاحقاً.

27- وتلقى القضاة والمدعون العامون وضباط الشرطة التدريب على الكشف عن جرائم الكراهية ومقاضاة مرتكبيها. وتتظم وزارة الداخلية، بالتعاون مع الشرطة، دورات تدريبية سنوية لضباط الشرطة بشأن التحديات الراهنة التي تواجه النظام والأمن العامين، يحضرها بانتظام حوالي 130 شخصاً. ويعقد اجتماع سنوي لضباط الاتصال المعنيين بالأقليات مع المنسقين الإقليميين لشؤون الروما. ولتطوير كفاءة التعامل مع الأقليات، يُنظم تدريب سنوي تعاقلي بهدف تقييم التجربة الذاتية في كفاءة التعامل مع ثقافات أخرى. وهناك دورات مخصصة لتلبية الاحتياجات المحددة لوحدة شرطة معينة. وتعد الأكاديمية القضائية دورات تدريبية وحلقات دراسية للقضاة والمدعين العامين والموظفين القضائيين المساعدين، مع التركيز على الكراهية والعنصرية وكره الأجانب ومواضيع أخرى مثل الجريمة السيبرانية، وحقوق الضحايا المعرضين للجريمة بشكل خاص، والدراسات المتعلقة بالروما، والتطرف، وما إلى ذلك، ويحضرها مئات الأشخاص سنوياً. وفي عام 2018، أبرم مكتب المدعي العام الأعلى والأكاديمية القضائية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مذكرة بشأن تنفيذ "برنامج تدريب المدعين العامين في مجال مكافحة جرائم الكراهية". وتأخر بدء أنشطة التدريب بسبب جائحة كوفيد-19. وعقدت حلقة دراسية واحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2021، ومن المقرر عقد ثلاث حلقات دراسية أخرى في عام 2022.

28- ويستند التعليم المدرسي على جميع المستويات إلى الاحترام المتبادل والتسامح والتضامن وصون كرامة جميع الدارسين. وتدمج هذه المبادئ في إطار البرامج التعليمية لكل مستوى تعليمي وفي برامج التعليم المدرسي. وفي إطار التفتيح الحالي للبرامج التعليمية الإطارية، سيتم التركيز على التثقيف المدني والتثقيف في مجال حقوق الإنسان إلى جانب التثقيف الإعلامي. وسيستمر إيلاء الاهتمام للوقاية الأولية في المدارس، مع تقديم الدعم المالي للتدريب والبرامج الوقائية للمدارس والمنظمات غير الحكومية. وتنتشر وزارة التعليم والشباب والرياضة على موقعها الشبكي وثائق منهجية عن منع العنصرية وكره الأجانب. وفي إطار الحملة الحكومية المعنونة "مكان للجميع"، تُدرج هذه الموضوعات في أنشطة حلقة العمل الإعلامية، مما يفتح مجالاً للتلاميذ لمناقشة نظرتهم إلى الآخرين والتسامح وما لديهم من أوجه تحامل. وتخطط وكالة الإدماج الاجتماعي لتدريب المعلمين على الاستفادة من هذه الأنشطة وإصدار مواد دراسية للمناقشة في الفصول. وفي إطار النشاط المعنون "يمكننا أن نتحدث"، ستوفر الوكالة أدوات للتواصل غير العنيف، وتمكن من تعرف الشخص على عواطفه وتقييمها، والكشف عن مصادر الصراع، وصيانة العلاقات وفقاً لمبادئ العدالة التصالحية، مع توفير التدريب لاحقاً للمعلمين وغيرهم من الموظفين التربويين. وتستمر على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الحملة الإعلامية المعنونة "دون كراهية"، بمشاركة حوالي 7 000 مشترك و300 منطقة خالية من الكراهية في جميع أنحاء البلد، و73 000 من المشجعين و77 000 متابع على فيسبوك.

حاء - حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (التوصية 115-43)

29- المعاشرة بين المثليين في تشيكيا مشابهة في كثير من النواحي لوضع الزواج بشخص من الجنس الآخر، وخاصة في تنظيم العلاقات بين الشريكين، وقانون الميراث والالتزامات. ومع ذلك، لا تزال الاختلافات قائمة أساساً في قانون الأسرة أو الضمان الاجتماعي. ولا تزال أشكال الزواج والمعاشرة مختلفة، مع أنها متقاربة. وفي عام 2016، رفعت المحكمة الدستورية الحظر المفروض على السماح للشركاء المثليين

المسجلين بتبني الأطفال، مما سمح لهم بتقديم طلبات التبني على أنهم أسرة وحيدة الوالد. وأيدت المحكمة الدستورية أيضاً الاعتراف بالأبوة للشركاء المسجلين المستقرين في الخارج. وستدعم الحكومة تعديل الشروط القانونية المتعلقة بالشركاء المسجلين في القانون المدني وفي جوانب أخرى. وفي الدورة البرلمانية الحالية، قدمت مجموعة من النواب اقتراحاً للمرة الثانية بمساواة زواج المثليين بالزواج بشخص من الجنس الآخر، لكن المناقشة لم تنته بعد.

طاء - حقوق الأشخاص مقيدي الحرية (التوصيات 115-82 إلى 87)

30- في عام 2016، وافقت الحكومة على مفهوم السياسة العامة للسجون حتى عام 2025. وتشتمل أهدافها على توفير بيئة آمنة في السجون وتهيئة الظروف للمعاملة الإنسانية للسجناء. ويهدف المفهوم إلى وضع أعداد أقل من النزلاء في الزنازين والغرف وتحسين معايير الحبس. وسيتم توسيع الحد الأدنى لمساحة الزنازين اعتباراً من عام 2024 بسبب تدابير فنية وتنظيمية. وقد تحسنت أوضاع السجون بشكل منتظم في الآونة الأخيرة. ويجري بشكل تدريجي تجديد السجون وتوسيعها وتجديد الزنانات. كما يزداد الإنفاق على السجون بانتظام. وتدعم التعديلات في السياسة الجنائية فرض عقوبات بديلة بغية الحد من اكتظاظ السجون.

31- وتمثل السجون للمعايير الصحية القانونية. ويتلقى السجناء وجبات منتظمة وفق شروط وقيم تتوافق مع المتطلبات الصحية. وتؤخذ في الاعتبار التقاليد الثقافية والدينية للسجناء في شتى المجالات وفقاً لما تسمح به عملية إدارة السجون. وهناك قساوسة يعملون في جميع السجون. ويشترك السجناء في برامج علاجية تم تكيفها حديثاً مع احتياجات فئات محددة (مثل: النساء والقصر) أو حالات (مثل: المديونية، وتعاطي المخدرات، والعنف الأسري). ويجري تعزيز توظيف السجناء داخل السجون وخارجها. ويجري التركيز على الرعاية خلال فترة العقاب وبعدها، إلى جانب إعادة إدماج السجناء. وفي سجن جيريسه، تم في عام 2017 إنشاء ما يسمى بالسجن المفتوح وفقاً لنماذج مطبقة في بلدان أخرى، حيث يوضع السجناء في بيئة مفتوحة مشابهة للحياة الطبيعية تهيئةً لإطلاق سراحهم. وسيطبق هذا المفهوم في سجون أخرى أيضاً.

32- وتُجرى عمليات الإخلاء الجراحي وفقاً لقانون الخدمات الصحية الخاصة، الذي يتضمن العديد من الضمانات لحماية حقوق المرضى. والشرط الأساسي للجراحة هو طلب المريض طوعاً وبمحض إرادته. ومن الشروط الأخرى بلوغ سن 21 عاماً، والإصابة بهوس جنسي مثبت طبياً، وارتكاب جريمة جنسية، وزيادة احتمال تكرار مثل هذه الجريمة، وعدم جدوى أو استحالة العلاج الطبي. وتقيم طلبات الإخلاء من قبل لجنة خبراء، بعد الحصول على رأيين مستقلين على الأقل من الخبراء، وتدعو المريض إلى حضور اجتماعها، وتبلغه بطبيعة الجراحة وأثارها الدائمة ومخاطرها المحتملة وتتحقق من فهم المريض وعدم وجود أي إكراه. ويجب أن توافق اللجنة على الجراحة بالإجماع. ويستثني القانون إخلاء الأشخاص الذين يقضون عقوبة بالسجن أو رهن الاحتجاز. ولا يمكن إجراء الإخلاء لمرضى ذوي أهلية قانونية محدودة. ولا يمكن للمرضى الذين يخضعون لعلاج وقائي أو احتجاز أمني الخضوع لجراحة الإخلاء إلا في حالات مبررة بشكل خاص، وبموافقة لجنة الخبراء والمحكمة. ويجب على اللجنة إبلاغ هؤلاء المرضى بأن الإخلاء لا يمنحهم الحق في الإفراج عنهم. وناقشت اللجنة تسعة طلبات في الفترة من عام 2012 إلى عام 2019، ووافقت على 3 طلبات ورفضت البقية.

ياء - الاتجار بالبشر (التوصيات 115-88 إلى 91 و 130)

33- تخضع مكافحة الاتجار بالبشر للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر 2020-2023. وحددت الاستراتيجية أربع أولويات هي: مكافحة الاتجار بالأطفال، وتعزيز تحديد الضحايا، ومنع الاتجار بالبشر وتقديم المساعدة إليهم، والتعاون الوطني والدولي في مكافحة الاتجار بالبشر. وستدرب الشرطة التشيكية على تحديد الضحايا والتعاون مع الضحايا الضعفاء، مع توفير مواد خاصة لإنقاذ الوعي. وسيجري إصدار توجيهات للسلطات العامة بشأن تحديد الأطفال الضحايا وتقديم المساعدة لهم، إلى جانب التدريب. وسيجري إعداد وثيقة إعلامية لأصحاب العمل والموظفين بشأن الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بمنع استغلال العمالة. ويشارك ضباط الشرطة المعنيون بالأقليات في منع الاتجار بالبشر والكشف عنه في مناطق الأقليات والمناطق المعزولة اجتماعياً. كما شاركت تشيكية في مبادرات دولية بشأن الالتزام بإنهاء العمل القسري وأشكال الرق المعاصرة والاتجار بالبشر وأسوأ أشكال عمل الأطفال في العالم بحلول عام 2030.

34- وتنظم وزارة الداخلية، بالتعاون مع المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الدوليين، حلقات تدريب منتظمة بشأن الاتجار بالبشر. ويقوم المركز الوطني لمكافحة الجريمة المنظمة بتدريب أخصائيي الشرطة باستمرار في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. ويشمل التدريب المفتشين العاملين في مفتشيات العمل، والموظفين القنصلين في السفارات التشيكية، والأخصائيين الاجتماعيين، والموظفين المعنيين بحماية الطفل. وتنظم الأكاديمية القضائية حلقات دراسية للقضاة والمدعين العامين بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، باستخدام الأدوات التي يتيحها مجلس أوروبا.

35- ويواصل برنامج دعم وحماية ضحايا الاتجار بالبشر عمله، حيث يوفر مراكز إيواء للضحايا وخدمات أخرى، ويحثهم على التعاون مع سلطات إنفاذ القانون. وقدم البرنامج المساعدة لأكثر من 280 شخصاً. ويمكن للأجانب ضحايا الاتجار بالبشر الذين يساهمون في الكشف عن الجريمة ويتعاونون مع سلطات إنفاذ القانون الحصول على تصريح إقامة طويل الأجل لحمايتهم. ويشمل البرنامج العودة الطوعية إلى بلد المنشأ على نفقة الدولة عن طريق مكتب المنظمة الدولية للهجرة في براغ. وضحايا الاتجار بالبشر هم أشخاص ضعفاء الحال بوجه خاص وفقاً للقانون المتعلق بضحايا الجريمة، ويتمتعون بالحقوق المحددة أعلاه. وتقدم المعلومات للضحايا الذين لا يتحدثون التشيكية بلغة يفهمونها.

كاف - المساواة بين الجنسين (التوصيات 115-95 إلى 97 و 126 إلى 143)

36- في عام 2021، اعتمدت تشيكية الاستراتيجية الحكومية للمساواة بين الجنسين 2021-2030. وتتناول الاستراتيجية، في جملة أمور، التمثيل المتساوي للجنسين في مناصب صنع القرار، وفي سوق العمل وفي الأعمال التجارية، والموازنة بين العمل والحياة، ومكافحة العنف الجنساني، والقوالب النمطية الجنسانية.

37- ولا تزال تهيئة الظروف للتوفيق بين العمل والحياة الأسرية من أولويات الحكومة في مجال دعم الأسرة. وفي عام 2017، وافقت الحكومة على مفهوم سياسة الأسرة، مع التركيز على أهمية واستقرار الأسر ودعم السكن ميسور التكلفة، والتعليم قبل المدرسي ورعاية الأطفال، وأشكال العمل المرنة، والعودة المبكرة إلى سوق العمل. وتم في عام 2018 اعتماد بدل الرعاية في فترة ما بعد الولادة لمدة 9 أيام بعد ولادة الطفل، وأصبحت هذه المدة 14 يوماً اعتباراً من عام 2022. واعتمد استحقاق طويل الأجل لمدة تصل إلى 90 يوماً لأولئك الذين يقدمون رعاية طويلة الأجل لأقاربهم. واعتباراً من عام 2018، أصبح لدى الأطفال من سن الثالثة أماكن مضمونة قانوناً في رياض الأطفال. ومنذ عام 2021، يقدم التمويل بشكل منهجي من الميزانية الوطنية لخدمات الرعاية للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة. كما تمت زيادة العلاوة الممنوحة للوالدين وتعديلها للسماح بمزيد من المرونة. ويسمح القانون منذ عام 2021 بمكان عمل مشترك،

ويسمح منذ عام 2022 بالدوام الجزئي لمن لديهم أطفال دون سن 10 سنوات، ومقدمي الرعاية، والأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 55 عاماً وللفئات المستهدفة الأخرى. ويجري حالياً إعداد استراتيجية جديدة للسياسات المتعلقة بالأسرة.

38- وترتبط المصالحة ارتباطاً وثيقاً بالمساواة في الأجر. ووتيرة سد الفجوة في الأجر بين الجنسين في تشيكيا هي الأسرع مقارنة ببلدان الاتحاد الأوروبي. وتركز وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، في مشروعها المعنون "22 في المائة لتحقيق المساواة"، على المساواة في الأجر من خلال توعية أصحاب العمل والموظفين وغيرهم من الجهات الفاعلة الرئيسية. وتشمل مخرجات المشروع تحليل الفجوة في الأجر، واستطلاعات الرأي، وإصدار تعليمات بصورة منهجية لأصحاب العمل والموظفين، وأحكام بشأن الاتفاقيات الجماعية النموذجية، ونموذج شبكي لحساب الرواتب، وبرنامج LOGIB الذي يمكن المؤسسات من مراجعة سياسة الرواتب لديها. وهناك منهجيات تمكن مفتشيات العمل الحكومية من التحقق من المساواة في الأجر وتمكن مكتب العمل من الترويج للمساواة في الأجر. وستتوخى خطة العمل المقبلة للمساواة في الأجر تدابير محددة لتقليص الفجوة في الأجر بين الجنسين.

39- ومن المواضيع الهامة الأخرى في الاستراتيجية المساواة في تمثيل الجنسين في السياسة ومناصب صنع القرار. وسيجري إعداد مبدأ توجيهي منهجي للإدارة العامة بهدف دعم التنوع في الخدمة العامة. وفرض على الشركات المدرجة في البورصة التزام قانوني بأن تضمّن تقاريرها السنوية معلومات عن تمثيل الجنسين في إدارتها وعن دعم التنوع الجنساني. وتُشجع الشركات أيضاً على التدقيق في مسألة المساواة بين الجنسين. وأعد دليل للمساواة بين الجنسين للأحزاب والحركات السياسية. وتعكف الحكومة على إعداد تشريع بشأن التمثيل المتساوي للجنسين في القوائم الانتخابية. وتقوم بعض الكيانات السياسية بتطبيق الحصص بصورة طوعية.

40- ومن الأولويات إزالة القوالب النمطية والتحيزات الجنسانية بصورة منهجية وفعالة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات الاجتماعية. وفي مجال العمالة، يجري تدريب المستشارين المهنيين ووسطاء العمل وغيرهم من موظفي مكتب العمل على تجنب القوالب النمطية الجنسانية عند عرض فرص العمل. ولا يزال فهم وتطبيق المساواة بين الجنسين في المجتمع، وفقاً لقانون التعليم، أحد أهداف التعليم الرئيسية. وسيجري تعزيز مكافحة القوالب النمطية الجنسانية عن طريق تنقيحات البرامج التعليمية الإطارية. وتعالج الصور النمطية أيضاً عن طريق الحملة الحكومية المعنونة "هذه هي المساواة!" على الموقع الشبكي للحكومة الحاصل على 3 600 متصفح و4 000 متابع على فيسبوك، كما تعرض في المواد الترويجية.

41- ولا تزال مكافحة العنف الأسري والعنف الجنساني تشكل إحدى الأولويات الحكومية الرئيسية. وتعالج خطة العمل المتعلقة بمنع العنف الأسري والعنف الجنساني للفترة 2019-2022 الوقاية وحماية الضحايا والوصول إلى العدالة. وتشمل الأولويات الرئيسية الخدمات الإقليمية المتخصصة المتاحة للأشخاص المعرضين لخطر العنف وأطفالهم، مثل توفير الملاجئ أو دور الإيواء في الحالات الطارئة أو المساعدة الهاتفية أو برامج علاج الأشخاص العنيفين. وتسهم خطة العمل في تعزيز التدريب والتوجيه المنهجي والتعاون المتبادل بين المهن المساعدة مثل الأخصائيين الاجتماعيين وسلطات حماية الطفل والعاملين في مجال الرعاية الصحية وضباط الشرطة والقضاة والمدعين العامين. كما تتضمن منع العنف عن طريق أنشطة التوعية والتعليم في المدارس التي تنفذ في إطار مشاريع حكومية محددة.

42- ولا يزال العنف الأسري والعنف الجنساني يعاقب عليهما كجريمة جنائية تتمثل في إساءة معاملة شخص يعيش في المسكن نفسه. وتشمل الإساءة أيضاً ما يلي: الأذى الجسدي (الجسيم)، أو الاتجار بالبشر أو الحرمان من الحرية الشخصية أو تقييدها أو القمع أو الاغتصاب أو الإكراه الجنسي أو التهديد الخطير أو المطاردة. ويمكن للشرطة طرد الشخص المعتدى من المسكن لمدة أقصاها 10 أيام.

وبعد ذلك، يمكن للضحية أن تطلب من المحكمة في غضون 48 ساعة اتخاذ تدبير أولي يحظر على المعتدي دخول المسكن والمنطقة المحيطة به، ويحظر أي اتصال بالضحية. ويستمر هذا الإجراء لمدة شهر ويمكن تمديده حتى 6 أشهر. وبالمثل، ووفقاً للقانون المدني، يمكن للضحية أن تطلب من المحكمة إبعاد المعتدي من المسكن المشترك لمدة لا تتجاوز 6 أشهر، مع إمكانية تكرار اتخاذ هذا القرار. ويمكن حظر الاتصال بالضحية أو دخول المسكن أيضاً بموجب الإجراءات الجنائية. ويتيح القانون المتعلق بالجرائم البسيطة إلزام الأشخاص العنيفين بالخضوع لعلاج سلوكي. ومنذ عام 2021، فإن النساء اللاتي يتعرضن للاغتصاب وإساءة المعاملة من قبل شخص لصيق بهن أو يعيش في المسكن نفسه يعتبرن ضحايا ضعيفات بشكل خاص، دون الحاجة إلى تقييم الحالات بشكل فردي. ويمكنهن استخدام الخط الساخن الخاص بمساعدة ضحايا الجريمة والعنف الأسري، الذي تديره المنظمة غير الحكومية "Bílý kruh bezpečí".

43- وينظم قانون الخدمات الصحية حقوق المرضى بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك اتفاقية حماية حقوق الإنسان وكرامته فيما يتعلق بالتطبيقات البيولوجية والطبية. والشرط المسبق لأي تدخل طبي هو موافقة المريض الحرة والمستنيرة إلا في حالات الطوارئ مثل إنقاذ الحياة. وللمريض الحق في أن يحترم ويعامل بكرامة ومراعاة واحترام خصوصيته، وله الحق في الحصول على الخدمات الصحية على المستوى المناسب وفي بيئة أقل تقييداً مع ضمان الجودة والسلامة. ويحق للمريض أيضاً اختيار مقدم الخدمة الصحية، وطلب رأي طبي آخر واتخاذ قرار بشأن وجود جهة أخرى أثناء التدخل الطبي. ويجب إبلاغ المريض بما يلي: سبب المرض ومرحلته وتطوره المتوقع، وغرض وطبيعة الخدمات الطبية المقترحة وفائدتها المتوقعة وعواقبها والمخاطر المحتملة، والخيارات الأخرى ومدى وملاءمتها وفوائدها ومخاطرها، والعلاج الإضافي اللازم والقيود والتوصيات المتعلقة بنمط حياتهم فيما يتعلق بحالتهم الصحية. ويتم تدريب المهنيين الصحيين تدريباً كافياً فيما يتعلق بهذه المبادئ. وينطبق كل هذا بطبيعة الحال على الرعاية في مجال أمراض النساء والتوليد.

44- وتهدف الاستراتيجية، إلى جانب مفهوم السياسة المتعلقة بالأسرة، إلى تحسين الرعاية التوليدية والرعاية اللاحقة للولادة عن طريق تعزيز مراعاة خصوصية المرأة أثناء المخاض، واحترام رغباتها التي أعربت عنها فيما يتعلق بالمخاض والولادة، أو الحد من التدخلات الطبية غير الضرورية مع كفاءة المستوى العالي الحالي للرعاية والتوليد. وفي عام 2018، أنشأ أحد مستشفيات الولادة في براغ أول مركز للمساعدة على الولادة يوفر قابلات للإشراف على المخاض والتوليد بناء على قرار الطبيب. وتمشياً مع معايير منظمة الصحة العالمية، تعد تشيكيا الآن مفهوماً جديداً لرعاية الأم والطفل أثناء الحمل وأثناء الولادة وبعدها.

لام- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصيات 115-95 و104 و107 و108 و163 إلى 165)

45- في عام 2014، ألغى القانون المدني الجديد الحرمان الكامل من الأهلية القانونية وأبقى فقط على تقييدها جزئياً كماً إذا لم يتوفر خيار آخر. وأدخل القانون تدابير داعمة مثل الإعلان المسبق، والمساعدة في اتخاذ القرار، والتمثيل من قبل أحد أفراد الأسرة، والوصاية دون تقييد الأهلية القانونية من أجل مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة اليومية دون الحد من أهليتهم القانونية. ويجري الآن تطبيق النظام الجديد إلى جانب تدريب القضاة والموظفين القضائيين والاختصاصيين الصحيين والاجتماعيين وغيرهم من الجهات الفاعلة. وترصد وزارة العدل استخدام الأدوات الجديدة ومستوى القيود المفروضة على مختلف الحقوق المكفولة للأشخاص ذوي الأهلية القانونية المحدودة (الحق في التصويت والزواج والمسؤولية الأبوية). وسيُنظر في اتخاذ مزيد من التدابير استناداً إلى الخبرة الطويلة المكتسبة بفضل الممارسة العملية.

46- ويتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بالحق في التصويت شأنهم شأن جميع الأشخاص الآخرين. ومع ذلك، يمكن للمحكمة أن تقيّد أهليتهم القانونية فيما يتعلق بممارسة حق الاقتراع. وتقيم المحكمة ما إذا كان الشخص قادراً على فهم معنى الانتخابات والغرض منها ونتائجها، ويجب أن تبرر أي قيود على النحو الواجب. وتعكف الحكومة على وضع قانون جديد من شأنه الحد من الاقتراع غير المباشر فقط دون تقييد الاقتراع المباشر. وتنص القوانين على عدة تدابير تيسر حق الاقتراع للأشخاص ذوي الإعاقة. وإذا لم يتمكن الناخب من الحضور إلى مكان الاقتراع لأسباب صحية أو غيرها، فيمكنه الإدلاء بصوته في المنزل في صندوق اقتراع متنقل. ويمكن استخدام هذا الصندوق المتنقل أيضاً في حال وجود حواجز تمنع الوصول إلى مكان الاقتراع. وإذا كان الناخب لا يقرأ أو يكتب ولا يمكنه وضع علامة على ورقة الاقتراع بسبب إعاقة جسدية، فيمكن مساعدته من قبل ناخب آخر. وتنتشر المعلومات المتعلقة بالانتخابات أيضاً في أشكال يسهل الوصول إليها، وتنتشرها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بين أعضائها. وهناك خطط لنشر معلومات في المستقبل بشأن الوصول دون عقبات إلى أماكن الاقتراع.

47- ويعتبر قانون الخدمات الصحية موافقة المريض الحرة والمستتيرة شرطاً مسبقاً لإجراء عملية التعقيم. ولا يمكن تعقيم مريض ذي أهلية قانونية محدودة إلا لأسباب طبية خطيرة. ويعطي ولي أمر المريض الموافقة على التعقيم، ولكن يجب أن يشارك المريض بشكل كامل في عملية الموافقة وأن يؤخذ رأيه في الاعتبار بشكل يناسب نضجه الفكري. ويُمنح إذن التعقيم من قبل لجنة خبراء مستقلة تدعو المريض إلى حضور الاجتماع المتعلق به وتبلغه بشكل مفهوم بطبيعة التدخل الطبي وعواقبه الدائمة والمخاطر المحتملة. ويجب أيضاً أن توافق المحكمة على التدخل عقب موافقة اللجنة عليه. وبالتالي، فإن عمليات تعقيم الأشخاص ذوي الأهلية القانونية المحدودة تخضع لضمانات معززة تمنع التدخل غير القانوني في حقوقهم. وليس لدى تشيكيا أي معلومات عن وقوع انتهاكات واسعة النطاق في الماضي لتلك القواعد.

48- ويحظر التمييز على أساس الإعاقة في العمل والمهنة وفي علاقات العمل والخدمات بجميع أنواعها، بما في ذلك الأجور. وفي تشيكيا، يحظى الأشخاص ذوو الإعاقة بقدر متزايد من الحماية في سوق العمل. ويحق لهم الحصول على دعم شخصي بما في ذلك المشورة وإعادة التدريب والوساطة في التوظيف وظروف العمل المناسبة والمساعدة في الاحتفاظ بالوظيفة أو تغييرها. ويتم بالمثل دعم العمل الحر. ويلزم أصحاب العمل بتوظيف شخص واحد على الأقل من ذوي الإعاقة من بين كل 25 موظفاً. وخلاف ذلك، يجب عليهم إما شراء منتجات أو خدمات من أصحاب عمل يوظفون أكثر من 50 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة أو أصحاب المشاريع من ذوي الإعاقة، أو دفع مبالغ مالية لميزانية الدولة. وإذا كان عدد الموظفين من الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر من 50 في المائة، يمكن لأصحاب العمل الحصول على تعويض يصل إلى 75 من أجور هؤلاء الأشخاص والتكاليف الأخرى المرتبطة بهم. كما تساهم الحكومة بشكل متزايد في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة أو في تكاليف توظيفهم. ويمكن لأصحاب العمل من الأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً الحصول على خصم على ضريبة الدخل.

ميم - حقوق الطفل (التوصيات 115-40 و 42 و 46 و 144 و 60 إلى 148 و 150 إلى 152 و 154 إلى 162)

49- في عام 2020، وافقت الحكومة على الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الطفل 2021-2029، التي تهدف إلى حماية حقوق جميع الأطفال في تشيكيا بالتعاون مع الإدارة العامة والخبراء والمنظمات غير الحكومية. وتستند الاستراتيجية إلى اتفاقية حقوق الطفل وإلى وثائق استراتيجية أخرى تشمل الإدماج الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم والأمن والسياسة الأسرية. والهدف من ذلك هو إنشاء نظام لدعم الأطفال والأسر المعرضة للخطر بحيث تتاح لكل طفل فرص متساوية للحياة الكريمة. وللإستراتيجية خمسة أهداف فرعية هي: نظام دعم موحد، وبيئة أسرية آمنة، ومعالجة أوجه القصور، ومشاركة الأطفال، وتحسين نوعية الحياة. واعتمدت خطة عمل للفترة 2021-2024 لتنفيذ الاستراتيجية.

50- وتعطي التشريعات الحالية الأولوية لتوفير الرعاية في أسر بديلة بدلاً من الرعاية في المؤسسات للأطفال الذين لا تتمكن أسرهم من تنشئتهم. ويمكن للمحكمة أن تأمر بفصل طفل عن عائلته فقط كملاذ أخير. ويمكن وضع الطفل في مؤسسة للرعاية للفترة الزمنية الضرورية فقط. ويُعاد تقييم حالة الطفل كل 3 أشهر من قبل الجهة المعنية بحماية الأطفال، وكل 6 أشهر من قبل المحكمة، لتحديد ما إذا كان من الممكن إعادة الطفل إلى الأسرة أو إيداعه لدى أسرة بديلة. والسلطات المعنية بحماية الطفل ملزمة بتقييم حالة الأطفال ووضع خطط فردية للحماية. ويتم بشكل تدريجي تقييد الرعاية المؤسسية للأطفال دون سن 4 سنوات، وستحظر تماماً اعتباراً من عام 2025، باستثناء الأسباب الصحية.

51- ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية في توسيع نطاق الرعاية الأسرية البديلة وإضفاء الطابع المهني عليها. وزادت أجور الآباء بالتبني وتغير أسلوب تدريبهم المهني. ويتلقى الآباء بالتبني الدعم من الجهات المعنية بحماية الطفل ويمكنهم استخدام الخدمات الداعمة أو المؤقتة. ويحصلون على تدريب سنوي إلزامي لمدة لا تقل عن 24 ساعة في مجال رعاية الأطفال. وتعكف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على إعداد سياسة جديدة للرعاية الأسرية البديلة. وعلاوة على ذلك، فإنها تقوم بتطوير شبكات لخدمات دعم متعددة التخصصات للأسر التي لديها أطفال ضعفاء وللأسر الحاضنة. ونتيجة لذلك، يتناقص عدد الأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية، بينما يتزايد عدد الأطفال المودعين في أسرة بديلة، والاهتمام بكفالة الأطفال. وفي المستقبل، من المقرر إصلاح نظام حماية الطفل برمته، مع التركيز على الوقاية، وخدمات دعم الأطفال، ومساعدة الأسر.

52- ويمكن للأسر التي لديها أطفال ذوو إعاقة الاستفادة من مجموعة خدمات اجتماعية مثل المساعدة الشخصية المقدمة للأشخاص في بيئتهم الاجتماعية الطبيعية، وخدمات الرعاية أو المساعدة أو القراءة. ويمكن للآباء الذين يقدمون الرعاية لأطفال ذوي إعاقة الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المراكز والعيادات الخارجية أو مراكز الرعاية النهارية أو الرعاية الأسبوعية. وفي إطار جميع هذه الخدمات، يتلقى الأطفال المساعدة والرعاية اللازمين ويتم تطوير قدراتهم ومهاراتهم مهنيًا. وتوفر دور الأطفال ذوي الإعاقة أماكن إقامة طويلة الأجل مع خدمات الرعاية والعلاج ذات الصلة. وتدفع تكلفة خدمات السكن جزئياً من قبل الآباء وهي محددة بموجب القانون. ويقدم الدعم للآباء في مجال الرعاية المبكرة لهؤلاء الأطفال عن طريق توفير التدريب المجاني والمشورة. وتسعى الحكومة إلى تحويل الرعاية من المؤسسات إلى المجتمعات المحلية ودعم الحياة الأسرية.

53- ولا تزال الجمهورية التشيكية تعتبر العنف ضد الأطفال غير مقبول على الإطلاق في جميع البيئات بما في ذلك الأسرة. وتحظر العقوبات البدنية والنفسية في المدارس ومرافق الرعاية الاجتماعية أو الصحية. ويمكن للآباء استخدام أساليب التأديب بصورة مناسبة دون تهديد لصحة الطفل أو نموه أو التأثير على كرامته الإنسانية. وفي المستقبل القريب، سيتضمن هذا الحظر اعتبار أن العقاب البدني والنفسي وغير ذلك من التدابير المهينة يشكل مساساً بالكرامة الإنسانية للطفل. وسيتبع ذلك تنظيم حملات تثقيف وتوعية بشأن الأساليب الإيجابية للتربية وتقديم الدعم للآباء والأمهات والأطفال.

54- ويعاقب القانون الجنائي التشيكي بالفعل على بغاء الأطفال بوصفه جريمة اتجار بالبشر تتمثل في استخدام طفل في الجنس أو غيره من أشكال الاعتداء الجنسي أو التحرش. ويمكن وصف الاستغلال الجنسي للأطفال كذلك بأنه جريمة اعتداء جنسي أو تغريب بهدف الجماع أو إكراه جنسي أو اغتصاب. ويجرم أيضاً إنتاج مواد إباحية للأطفال أو التعامل معها بطريقة أخرى، أو استغلال طفل في إنتاج مواد إباحية أو المشاركة في عرض إباحي لطفل. ويعرّف استغلال الأطفال في المواد الإباحية بأنه إعداد صور أو فيديوهات أو برنامج حاسوبي أو إلكتروني أو أي عمل إباحي آخر يتم فيه عرض أطفال أو استغلالهم بأي شكل. ويُعرّف البغاء في السوابق القضائية على أنه ممارسة الجنس مع شخص أو الإثارة الجنسية عن طريق الاتصال الجسدي مقابل أجر.

55- والأطفال ضحايا الجرائم هم ضحايا ضعفاء بوجه خاص وتكفل لهم الحقوق الواردة أعلاه. وتركز الشرطة، لدى التحقيق في الجرائم، على احتياجات الأطفال وفقاً للمعايير الدولية. ودعمت وزارة الداخلية إنشاء 77 غرفة استجواب خاصة في مديريات الشرطة الإقليمية معنية بتنفيذ خطوات إجرائية مع الأطفال الضحايا والشهود، ويجري إنشاء المزيد منها. ويكفل المتخصصون في التعامل مع الأطفال توفير الحماية للأطفال ضحايا الجرائم والشهود عليها من الإيذاء، ويجري باستمرار توسيع نطاق اختصاصاتهم. وهناك تطوير للتعاون أيضاً بين الشرطة التشيكية، وسلطات حماية الطفل، والمحاكم، والمدعين العامين، وأخصائيي علم نفس الأطفال، والأطباء النفسيين، والخبراء في مجال الرعاية الصحية، والمدارس، ومرافق رعاية الأطفال، وغير ذلك من الجهات الفاعلة ذات الصلة. وتشمل الأنشطة الوقائية محاضرات للمدارس الابتدائية والثانوية، وللموظفين التربويين في مرافق التعليم قبل المدرسي، والمهنيين الصحيين في مستشفيات الأطفال.

56- وتشمل اختصاصات أمين المظالم وأنشطته حقوق الطفل أيضاً. وتشمل الإصلاحات المذكورة أعلاه النظر في تعيين ممثل خاص يتولى مهمة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للأطفال دعماً لحماية حقوق الطفل.

نون - التعليم الجامع (التوصيات 110-115 إلى 125 و178 و179)

57- يعد التعليم الجامع والحد من أوجه عدم المساواة في الوصول إلى التعليم مع تحقيق أقصى قدر من التنمية لمكانات جميع الأطفال والتلاميذ والطلاب من أولويات استراتيجية سياسة التعليم الحكومية +2030. كما اعتمدت خطة العمل المتعلقة بالتعليم الجامع 2019-2020. وتشمل تدابير هذه الخطة تحسين وتوحيد خدمات المشورة في المدارس ومراكز المشورة التربوية وتعزيز المهارات التربوية الخاصة في التدريب الجامعي وزيادة التطوير المهني للمعلمين. ويرد الإطار الأساسي للتعليم الجامع في المرسوم المتعلق بتعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة والتلاميذ الموهوبين. وكان الهدف من تعديلاته في الفترة المشمولة بالتقرير هو تبسيط النظام وزيادة فعاليته دون المساس بمستوى الدعم المقدم لفرادى التلاميذ.

58- وفي التعليم الابتدائي، لا تزال الأولوية تتمثل في استيعاب التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة إلى أقصى حد ممكن في التعليم العام استناداً إلى حالتهم الصحية أو خلفيتهم الثقافية أو الاجتماعية، وما إلى ذلك، مع اتخاذ تدابير دعم كافية. ولا يمكن إلحاق هؤلاء التلاميذ بتعليم خاص إلا في حالة عدم كفاية الدعم المقدم، وبناءً على توصية من مركز المشورة التربوية وموافقة الآباء. وفي العام الدراسي 2019-2020، تم إنهاء التعليم الخاص للتلاميذ ذوي الإعاقات العقلية الخفيفة، عملاً بالملحق الإطاري الخاص ببرنامج التعليم للمرحلة الابتدائية. ويسمح هذا البرنامج الآن بتوفير التعليم في إطار نظام التعليم العام، عن طريق وضع خطة تعليمية فردية على سبيل المثال. ومنذ العام الدراسي 2016-2017، وضعت وزارة التعليم والشباب والرياضة تقديرات مشروطة لعدد التلاميذ من أقلية الروما في جميع المدارس الابتدائية، وترصد تنفيذ التغييرات في الممارسة العملية. ويرصد أمين المظالم بشكل سنوي التقدم المحرز في مجال التعليم الجامع. ويستمر ارتفاع إدماج التلاميذ من أقلية الروما في التعليم العام حيث بلغ حوالي 90 في المائة.

59- وتنظم وزارة التعليم والشباب والرياضة، بالتعاون مع المعهد التربوي الوطني، دورات تدريب للمعلمين في مجال التعليم الجامع وتدعم التطوير المهني للمستشارين التربويين فيما يتعلق بإدماج التلاميذ من أقلية الروما في التعليم العام. كما تدعم الأدوات التشخيصية الجديدة لتقييم احتياجاتهم التعليمية. وأعدت الوزارة مجموعة معلومات عن التعليم الجامع والتغييرات في تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. وفي الفترة 2017-2018، استضافت جميع العواصم الإقليمية ندوات إعلامية ركزت على التعليم الجامع، وتدريب الآلاف من مديري دور الحضارة والمدارس الابتدائية وموظفي مراكز المشورة التربوية. وتنتشر باستمرار في موقع الوزارة جميع المواد المتعلقة بالتعليم الجامع. كما يشمل إعداد وتدريب المعلمين النهج المراعية للاعتبارات الثقافية والاجتماعية اللازمة لتعليم الأقليات. ويقدم الدعم نفسه لمساعدتي المعلمين وموظفي مراكز المشورة التربوية والنفسية. وستحدد التشريعات والمنهجيات وظائف في نظام التعليم لتعيين مساعدي معلمين وتربويين اجتماعيين وأخصائيين اجتماعيين، مع توحيدها ودعمها بالتمويل بشكل منهجي في النظام التعليمي.

سين - التعقيم غير القانوني (التوصيات 115-101 إلى 109)

60- أحاطت تشيكيا علماً فقط بالتوصيات المتعلقة بإنشاء آلية تعويض خاصة، لكنها اعتمدت في عام 2021 قانوناً بشأن تقديم تعويضات للأشخاص الذين تم تعقيمهم بشكل غير قانوني اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022. ويحدد القانون الشروط اللازمة لتقديم مبلغ لمرة واحدة قدره 300 000 كرونة تشيكية للأشخاص الذين تم تعقيمهم بصورة غير قانونية بين 1 تموز/يوليه 1966 و31 آذار/مارس 2012. ويعد التعقيم غير قانوني إذا كان دون موافقة حرة ومستتيرة. ويجب تقديم المطالبة بالتعويض إلى وزارة الصحة حتى نهاية عام 2024. ويجب أن يحدد طلب التعويض وقائع الحالة مثل المرفق الصحي وتاريخ وظروف التدخل الجراحي. وتبنت وزارة الصحة في المطالبات وفق إجراء إداري يمكن أن يخضع للمراجعة القضائية. ويحظر القانون أيضاً التخلص من السجلات الطبية اللازمة أو إتلافها بأي شكل آخر لمدة 10 سنوات. وحتى 25 تموز/يوليه 2022، سجلت وزارة الصحة 325 مطالبة بالتعويض، وتمت الموافقة على 65 منها، ورفضت 75 مطالبة، وعُلق النظر في طلبات أخرى لعدم إثبات عدم قانونية التعقيم بسبب الافتقار للوثائق الطبية. ووفقاً لهذه الآلية الخاصة، لا يعترف حالياً بإدخال تعديلات على عدم تطبيق فترة التقادم العامة على المطالبات السابقة، بسبب مبدأ اليقين القانوني. ومع ذلك، فإن الآلية لا تمنع رفع دعوى قضائية للتعويض عن عمليات تعقيم غير قانونية.

61- وتتنطبق قواعد التعقيم على الأشخاص ذوي الأهلية القانونية الكاملة. ووفقاً للقانون المتعلق بخدمات صحية محددة، لا يمكن إجراء التعقيم إلا بناء على طلب مكتوب أو بموافقة خطية من المريض. وقبل التدخل الجراحي، يجب على الطبيب تقديم معلومات مكتوبة للمريض حول طبيعة التدخل وعواقبه الدائمة ومخاطره المحتملة. ويتم التوقيع على سجل المعلومات من قبل الطبيب والمريض وشاهد، ويوضع في السجلات الطبية. ونُشرت استمارة للموافقة المستتيرة في مجلة وزارة الصحة، ويمكن للمرافق الصحية أن تستخدمها بصورة مباشرة أو كأساس للنماذج الخاصة بها. وقد ترجمت إلى لغة الروما. وهناك فترة لا تقل عن 7 أيام بين تقديم المعلومات ومنح الموافقة على التعقيم لأسباب طبية، و14 يوماً للتعقيم لأسباب غير طبية، من أجل إعطاء المريض الوقت للنظر في جميع الظروف. ويجب أن يعطي المريض موافقته النهائية قبل العملية مباشرة. وتدعم وزارة الصحة كذلك التوعية العامة بحقوق المرضى وتدريب الأطباء في هذا المجال.

عين - حقوق الرعايا الأجانب (التوصيات 115-180 إلى 201)

62- وفقاً لميثاق الحقوق والحريات الأساسية، يمكن للأجانب ممارسة جميع الحقوق الأساسية، خلاف الحقوق المكفولة للمواطنين فقط. وينص الميثاق على تنظيم مختلف لبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكن توظيف الأجانب الذين يحملون تصاريح إقامة ورخص عمل. ولا يحتاج المشمولون بالحماية الدولية ومن لديهم إقامة دائمة أو حماية مؤقتة بالنسبة للاجئين من أوكرانيا إلى تصريح عمل. ولا يحق لمقدمي طلبات الحماية الدولية العمل في تشيكيا خلال الأشهر الـ 6 الأولى من بدء الإجراءات. وبعد ذلك، يمكنهم طلب الحصول على تصريح عمل والبحث عن عمل بشكل قانوني.

63- ويتمتع العمال الأجانب بالحماية الكاملة من الاستغلال والعمل القسري الذي يمكن تقييمه على أنه اتجار بالبشر. ويشكل أقل قدر من استغلال العمال انتهاكاً للوائح قانون العمل، ويمكن لمفتشيات العمل فرض غرامات على أصحاب العمل. وتتعاون مفتشيات العمل مع سلطات إنفاذ القانون والشرطة في مجال الحماية من استغلال العمال والتحقيق في الحالات ومعاقبة الجناة.

64- ويتمتع الأجانب المقيمون بشكل قانوني في تشيكيا بالتغطية بتأمين اجتماعي مماثل للمواطنين التشيكيين. وفي حال مزاولتهم أنشطة مدفوعة الأجر، فإنهم يساهمون في نظم التأمين بشروط مماثلة (مثل فترات التأمين)، ويمكنهم الحصول على البدلات بنفس الشروط المطبقة على المواطنين التشيكيين. وبالنسبة للأجانب من البلدان التي لديها اتفاقيات ثنائية مع تشيكيا في مجال الضمان الاجتماعي، يمكن أن تؤخذ في الاعتبار فترات التأمين السارية في البلدان الأصلية. وفي الوقت الحاضر، أبرمت تشيكيا 21 اتفاقاً من هذا القبيل، تغطي معظم البلدان التي تعتبر مصدراً كبيراً للمهاجرين.

65- ويرتبط الحصول على الرعاية الصحية بالمساهمة في التأمين الصحي العام أو التأمين الصحي التجاري، باستثناء الرعاية الطارئة التي تقدم في جميع الحالات. ويغطي التأمين الصحي العام الأشخاص العاملين في تشيكيا والأجانب الذين لديهم إقامة دائمة، وطالبي الحماية الدولية، ومقدمي طلبات الحماية. والأجانب الذين يحملون تصاريح إقامة أخرى يجب عليهم الحصول على تأمين صحي تجاري أثناء فترة الإقامة في تشيكيا. ومنذ عام 2021، أصبحت شركات التأمين ملزمة قانوناً بتوفير تأمين صحي يوفر رعاية صحية شاملة، بما في ذلك الرعاية المتعلقة بالحمل والولادة. كما يغطي التأمين الصحي العام جميع الأطفال حديثي الولادة خلال أول 60 يوماً من فترة الإقامة لتمكين الآباء من تقديم طلب الحصول على الإقامة الدائمة مع التغطية بالتأمين الصحي العام لاحقاً. وسيستمر في المستقبل تبسيط إمكانية حصول الأطفال على التأمين الصحي العام.

66- وتمتثل التشريعات المتعلقة بالحماية الدولية وممارستها امتثالاً تاماً لاتفاقية جنيف، وقانون الاتحاد الأوروبي، والتزامات تشيكيا الدولية الأخرى، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية. ويجوز للأجانب طلب الحصول على الحماية الدولية، دون أي عقبات، إما فور دخولهم البلد عبر مطار دولي أو في مراكز الاستقبال أو في مراكز شرطة الأجانب أو في مرافق الاحتجاز خلال أول 7 أيام أو في أماكن أخرى يحددها القانون. ولا يمكن طرد أجنبي يطلب الحماية الدولية قبل انتهاء الإجراءات. ويمكن لم شمل الأسرة بالنسبة للخاضعين للحماية الدولية عن طريق تقديم طلبات لالتماس اللجوء أو الحماية الفرعية، بما يشمل قديم أفراد الأسرة إلى تشيكيا. وينظم قانون إقامة الأجانب أوضاع الأشخاص عديمي الجنسية.

67- ووفقاً للقانون، يجب على طالبي اللجوء البقاء في مركز الاستقبال للفترة اللازمة لتحديد هوياتهم وللحصول على الجوانب الأمنية أو المخاطر الصحية. ولا يتعرض ملتسو الحماية الدولية لتقييد الحرية ولا الاحتجاز. وفي حال تقييد حريتهم، يجب إصدار قرار باحتجازهم مع منحهم الحق في المراجعة القضائية في غضون أيام. ولا يمكن مطلقاً احتجاز الأطفال ملتسمي اللجوء أو الأسر التي لديها أطفال. وبعد التحديد الأولي للهوية، ينقل مقدمو الطلبات إلى مركز مقترح حيث يمكنهم البقاء طواعية مع أفراد أسرهم أثناء النظر في الطلبات. وأثناء فترة الإقامة، يحق لمقدم الطلب الحصول على السكن والطعام وخدمات النظافة الأساسية والرعاية الصحية الأساسية المجانية وتعليم الأطفال والخدمات النفسية والاجتماعية وغير ذلك من الخدمات الضرورية، بما في ذلك المساعدة القانونية المجانية. وتم تكييف المرافق لاستيعاب الأسر التي لديها أطفال. وإذا كان لمقدمي الطلبات موارد مالية، فيمكنهم المساهمة في تكاليف الإقامة. ومع ذلك، يمكنهم الاحتفاظ بما يكفل الحد الأدنى من سبل العيش لأنفسهم ولأفراد أسرهم المعالين. ويجب على وزارة الداخلية وإدارة مرافق اللجوء تحديد وتلبية أي احتياجات محددة للأشخاص الضعفاء.

68- ويجوز في ظروف قانونية محددة احتجاز الأشخاص المقيمين في تشيكيا بشكل غير قانوني. وفي البداية، يقع على عاتق السلطات العامة التزام قانوني بتقييم التدابير البديلة مثل الحضور الإلزامي إلى مخافر الشرطة أو مراقبة الإقامة. ولا يستخدم الاحتجاز إلا كملاذ أخير، وهناك عدد قليل للغاية من المحتجزين. ويجب ألا تتجاوز فترة الاحتجاز 180 يوماً، ويمكن فقط تمديدتها حتى 545 يوماً بالنسبة للأجانب الذين يقاومون عملية الإبعاد، وهو ما لا يحدث عملياً.

وطوال فترة الاحتجاز، يجب على الشرطة أن تقيم باستمرار أسباب الاحتجاز وتنتهيه إذا لم تعد الأسباب قائمة. ويجب على الشرطة أيضاً توعية الأجانب بإمكانية المراجعة القضائية للاحتجاز على فترات منتظمة. وإذا وجدت المحكمة أن الاحتجاز غير قانوني، وجب الإفراج عن الشخص الأجنبي فوراً. كما يلزم الأجنبي بدفع بمبلغ محدد لتغطية تكاليف الإقامة والإعاشة في المرفق. وعضواً عن ذلك، يجوز فرض هذه التكاليف على صاحب العمل الذي وظفهم بشكل غير قانوني.

69- ولا يجوز احتجاز طفل أجنبي غير مصحوب بذويه إلا إذا كان يشكل تهديداً متوقعاً بشكل معقول للأمن العام أو يخل إخلالاً خطيراً بالنظام العام، على أن تُراعى في الوقت نفسه مصالح الطفل الفضلى. ومن الناحية العملية، قلماً يتعرض القصر غير المصحوبين للاحتجاز. ولا يحتجز الأطفال المرافقون لوالديهم بل يبقون معهم في مرفق الإيواء إذا تعذر ضمان رعايتهم خارج المرفق. والحد الأقصى لفترة احتجاز الأسر والقصر غير المصحوبين بذويهم هو 90 يوماً دون إمكانية التمديد. ويكون الاحتجاز في مرافق مخصصة فقط للأسر التي لديها أطفال ونساء، وقد جرى تعديل هذه المرافق بشكل كبير في السنوات الأخيرة لتناسب احتياجاتهم قدر الإمكان. وتم تقليل المخاطر الأمنية إلى أدنى حد ممكن وتعديل المرافق لتكون ملائمة للأسر والأطفال. فهي توفر أنشطة ترفيهية ومساعدة قانونية مجانية ورعاية طبية ومشورة اجتماعية، وما إلى ذلك، من قبل موظفين مدنيين محترفين. ويوفر التمويل اللازم بانتظام لأماكن السكن في جميع مرافق اللجوء والاحتجاز، ويُتاح لأمين المظالم والمنظمات الدولية زيارتها وفحصها بانتظام. وبصفة عامة، تبذل تشيكيا قصارى جهدها لعدم احتجاز أسر لديها أطفال إلا في مرافق مهيئة بصورة ملائمة، تمشياً مع المعايير الدولية.

70- واستناداً إلى موقف الحكومة، لا تشارك تشيكيا في برنامج الاتحاد الأوروبي للنقل وإعادة التوطين.

ثالثاً - حالة تنفيذ تشيكيا التعهدات الطوعية

71- انضمت تشيكيا إلى مجلس حقوق الإنسان فور إنشائه في 2006-2007 ثم في 2011-2014 و2019-2021. وانتخبت حديثاً في الانتخابات الجزئية التي جرت في أيار/مايو 2022 لفترة ولاية تمتد حتى نهاية عام 2023. ولدى ترشحها، قطعت تشيكيا على نفسها العديد من التعهدات الطوعية التي تلتزم بها منذ ذلك الحين. واضطلعت تشيكيا بدور نشط في أعمال المجلس خلال فترة عضويتها وفي فترات أخرى. فعلى سبيل المثال، اقترحت وأيدت القرارات الرئيسية، فضلاً عن ولايات المقررين الخاصين وآليات المجلس الأخرى. وخلال جولات الاستعراض الدوري الشامل السابقة، قدمت تشيكيا 260 1 توصية. وتقدم دعماً خاصاً للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في سياق عمل المجلس من أجل حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. وتتعاون مع هيئات المعاهدات في عن طريق الوفاء بالتزاماتها الدولية على النحو الواجب. كما تقدم دعماً مالياً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة الأخرى، مثل اليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة بناء السلام وتشارك في أعمالها. وتتفق سنوياً حوالي 70 مليون كرونة تشيكية على مشاريع تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في بلدان ثالثة. وتفي تشيكيا بمعظم التعهدات الأخرى عن طريق تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.

رابعاً - قضايا أخرى تتعلق بحقوق الإنسان في تشيكيا في الفترة 2018-2022

72- تضمن تنفيذ التوصيات أهم القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في تشيكيا في الفترة المشار إليها أعلاه. ولا تزال عمليات التعقيم الإلزامية مشروطة، من بين أمور أخرى، بالاعتراف القانوني بنوع الجنس. ويعكف مفوض حقوق الإنسان والسلطات العامة والخبراء على وضع قواعد جديدة تتماشى مع معايير حقوق الإنسان.

73- وفي السنوات الأخيرة، مرت تشيكيا بجائحة كوفيد-19 التي تسببت، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية، في فرض قيود كبيرة على حرية التنقل والإقامة، وحرية التجمع، والحق في الحياة الخاصة والأسرية، والحق في ممارسة الأعمال التجارية، والحق في التعليم، وغيرها من الحقوق. وقد ألغت المحاكم بعض القيود. وهناك دروس تعلمتها الحكومة الحالية وتعترم قدر الإمكان تطبيق القيود الضرورية فقط في المستقبل، بما يتماشى مع حماية حقوق الإنسان.

74- ويتمثل التحدي الأكبر هذا العام في الحرب في أوكرانيا وتدفق اللاجئين الأوكرانيين. واستناداً إلى قوانين الاتحاد الأوروبي، يمكن للاجئين الأوكرانيين الحصول على الحماية المؤقتة في تشيكيا، إلى جانب الوصول إلى سوق العمل والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي والتعليم. وتسعى الحكومة، على كافة المستويات، إلى إيجاد السبل الكفيلة بنجاح تكيف هؤلاء اللاجئين مع المجتمع التشيكي، مع توفير الحماية الكافية لحقوقهم.